الصباح AL-SABAH

تحالف دعم الشرعية في اليمن يقصف الميليشيات في حجة

السعودية: الحوثيون رفضوا وقف إطلاق النار وتسببوا في التصعيد باليمن

«وكالات» : أكد وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، أن بلاده لم تبدأ الحرب في اليمن، وأن هذه الحرب جاءت بعد سيطرة مليشيات الحوثيين على السلطة هناك بالقوة.

وقال الوزير في مقابلة مع وكالة الأنباء الألمانية: «تدخلنا مع شركائنا لمساعدة وحماية الحكومة اليمنية. كنا نأمل ألا يطول الأمر، لكنه للأسف استغرق وقتا أطول مما كنا نتمنى. لا نزال نواصل مساعينا للعثور على طريق سياسي لحل الأزمة».

وأوضح الأمير فيصل أن بلاده اقترحت في مارس الماضي وقفا لإطلاق النار تعقبه عملية سياسية، مشيرا إلى أنها المرة الثانية التي تقدم فيها السعودية هذا المقترح، وقال: «للأسف لم يقبل الحوثيون ذلك حتى الآن، ورفضوا إجراء أي حوار إيجابي حول الأمر».

وحمّل الوزير الحوثيين مسؤولية تصعيد الوضع باستمرار محاولاتهم مهاجمة مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، مثل منطقة مأرب، حيث يقيم مليون نازح إلى جانب مليون ساكن، وقال: «هذا يعني أنهم لم يقرروا إبرام السلام، نحن نبذل ما في وسعنا لحماية المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية. تدخلنا في مأرب بصورة أقوى لمنع اجتياحها، ولإرسال إشارة واضحة للحوثيين بأن طريق العنف لن يفيد، وأنه لا سبيل غير الحوار».

وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان

وأشار الأمير فيصل أيضا إلى هجمات الحوثيون على مطارات ومنشآت في السعودية والإمارات، وقال: «كل هذا للأسف إشارة على أن الحوثيين لم يقرروا بعد القيام بما هو في مصلحة اليمن، بل ما يعتبرونه طريقاً أفضل لهم».

وأعرب الوزير عن أمله في التعاون مع الشركاء في المجتمع الدولي عبر المزيد من الضغوط لجعل الحوثيين يقبلون وقف إطلاق النار ثم الدخول في حوار سياسي «وإلا ستكون هناك عواقب» إذا لم يحصل ذلك.

من ناحية أخرى أسقط الجيش اليمني أمس الخميس، طائرة استطلاع حوثية، فيما شنت مقاتلات تحالف دعم الشرعية في اليمن، غارات على تجمعات لمسلحي الجماعة في محافظة حجة، شمال غرب البلاد.

وقال المركز الإعلامي للمنطقة العسكرية الخامسة للجيش اليمني، في بيان مقتضب، إن «مقاتلات التحالف شنت ٦ غارات جوية على مواقع وتجمعات لمليشيا الحوثيين صباح اليوم في مديرية حرض بمحافظة حجة».

وأضاف البيان أن «الغارات استهدفت أيضاً آليات عسكرية تحمل مقاتلين حوثيين».

وأفاد بأن الدفاعات الجوية للجيش الوطني أسقطت طائرة استطلاع دون طيار للمليشيا الحوثية الإيرانية في حرض، دون مزيد من التفاصيل.

مقتل ثلاثة جنود سوريين بعد قصف إسرائيلي في محيط دمشق

قصف سابق في سوريا

دمشق – «وكالات» : ذكرت وكالة الأنباء السورية (سانا) صباح أمس الخميس، أن ثلاثة جنود سوريين قتلوا جراء قصف إسرائيلي في محيط دمشق.

ونقلت الوكالة عن مصدر عسكري لم تكشف هويته أنه «حوالي الساعة الواحدة و١٠ دقائق من فجر أمس نفذ العدو الإسرائيلي عدواناً جوياً برشقات من الصواريخ من اتجاه شمال بحيرة طبريا مستهدفاً بعض النقاط في محيط مدينة دمشق وقد تصدت وسائط دفاعنا الجوي لصواريخ العدوان وأسقطت معظمها».

وأضاف المصدر أن «العدوان أدى إلى استشهاد ثلاثة جنود ووقوع بعض الخسائر المادية».

وكانت مصادر مقربة من القوات الحكومية السورية أكدت لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) أن «عدداً من الصواريخ أطلقت من الجولان السوري المحتل استهدفت مناطق جنوب العاصمة دمشق، وتصدت المضادات لها ودمرت عددا منها».

وقال سكان محليون جنوب غرب العاصمة دمشق لـ(د.ب.أ) إنهم سمعوا أصوات انفجارات قوية ثم تلاها إطلاق مضادات أرضية وشوهد بعضها ينفجر في السماء جنوب العاصمة دمشق، كما رصدوا انفجارات قوية جنوب دمشق.

وأوضح السكان أنهم سمعوا أصوات سيارات إسعاف في مناطق جنوب العاصمة.

الدبيبة: لن أسلم السلطة وهذه خطتي للمرحلة المقبلة

عبدالحميد الدبيبة

أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا عبدالحميد الدبيبة، عن خطة جديدة للمرحلة المقبلة تقود إلى إجراء انتخابات برلمانية في شهر يونيو المقبل.

وقال الدبيبة في كلمة توجه بها إلى الليبيين، مساء الاثنين، إن هذه الخطة التي أطلق عليها اسم «عودة الأمانة إلى الشعب»، ستنهي كافة الأجسام السياسية الحالية، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية.

وأوضح الدبيبة أن خطته تتضمن 4 مسارات، يتمثل أولها في تشكيل لجنة فنية حكومية تتولى صياغة قانون الانتخابات وتقديمه إلى مجلس الوزراء، الذي سيحيله بدوره إلى نواب البرلمان للموافقة عليه خلال أسبوعين.

وفي حال تعطل هذا المسار، قال الدبيبة إنه سيتم العمل بالقانون رقم 2 لسنة 2021 بشأن الانتخابات البرلمانية أو القانون رقم 4 لسنة 2012 الذي نظم أول انتخابات تشريعية، وذلك حتى لا يكون هناك أي عذر لعدم إجراء الانتخابات.

والمسار الثاني الذي طرحه الدبيبة، يتمثل في انطلاق العملية الانتخابية قبل انتهاء المرحلة التمهيدية لخارطة الطريق الصادرة عن ملتقى الحوار، وفقا لجدول زمني تفصيلي تضعه المفوضية العليا للانتخابات بالتشاور مع الحكومة والمجلس الرئاسي، يتضمن تحديث سجل الناخبين ومنح الوقت الكافي للحملات الانتخابية.

وبخصوص المسار الثالث، قال الدبيبة إنه يتضمن إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور وفق التعديل العاشر للإعلان الدستوري وقانون الاستفتاء المحال للمفوضية، والذي عززه اتفاق الغردقة بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية.

وطرح الدبيبة في المسار الرابع خيار الاستشارة الإلكترونية، في حال محاولة أي طرف استخدام القوة لمنع التصويت، وقال إن ذلك سيكون بطريقة شفافة وإشراف دولي يضمن سلامة التصويت.

وجدّد الدبيبة تأكيده على أنه لن يسلم السلطة والبلاد إلى «الفوضى والعودة إلى الحرب»، محذرا من خطورة المسار الذي تريده وتتبّعه الطبقة السياسية المهيمنة، للهرب من الانتخابات والبقاء في الحكم.

ووجه الدبيبة انتقادات شديدة إلى البرلمان، وقال إن تكليفه لحكومة جديدة هو «مناورة فاشلة» و«إفساد للمشهد السياسي في ليبيا»، تهدّد بعودة الانقسام والحرب مرة أخرى، مشدّدا على أن «الانتخابات فقط هي الحل».

من ناحية أخرى بدأت مساعي وجهود وساطة في ليبيا، لأجل الحدّ من التوتر والانقسام السياسي في البلاد ووقف أي صدام محتمل على السلطة بين رئيس الحكومة المكلف من البرلمان فتحي باشاغا و رئيس الوزراء الحالي عبد الحميد الدبيبة.

وقالت مصادر ليبية لـ«العربية.نت»، إن مجموعة من أعيان وقيادات مدينة مصراتة، توصلت إلى تسوية بين باشاغا والدبيبة، من أجل تسليم واستلام السلطة بشكل سلمي.

وتحدثت مصادر أخرى عن لقاء ثلاثي مرتقب سيجمع بين رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري وعبد الحميد الدبيبة وفتحي باشاغا، ويعقد الأسبوع المقبل في أنقرة، بهدف الخروج من المأزق السياسي، حتى لا تنجرّ البلاد إلى الحرب.

وبدورها تتحرك المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ستيفاني ويليامز على خط الأزمة، حيث التقت مختلف الأطراف السياسية، في محاولة لتقريب وجهات النظر، ودعت إلى ضرورة التوافق من أجل الحفاظ على الهدوء القائم في البلاد.

وتلتقي كل هذه التحركات والوساطات على هدف واحد، وهو خفض التوتر الحالي بين التيار المؤيد للدبيبة والآخر الداعم لباشاغا والبرلمان، وتهدئة الأجواء بين كل الأطراف السياسية خاصة بين المتنافسين على رئاسة الحكومة، وكذلك لتجنب انقسام مؤسساتي جديد وسيناريو حكومة برأسين.

وتثير الحالة السياسية الحالية المتأزمة في ليبيا، هواجس ومخاوف من انزلاق الأوضاع في البلاد ثانية واندلاع صراع مسلح، خاصة بعد انتشار مليشيات مسلحة متنافسة في العاصمة طرابلس.

وطفا الخلاف بين الرجلين، منذ قرار البرلمان تكليف باشاغا بتشكيل حكومة جديدة تتولى الإعداد لانتخابات جديدة وتوحيد مؤسسات الدولة، في خطوة رفضها الدبيبة، الذي أكدّ أنّه لن يسلم السلطة إلا لحكومة منتخبة، وهو ما زاد في تعقيد المشهد السياسي في البلاد المحتقن بطبعه، منذ فشل إجراء الانتخابات في شهر ديسمبر الماضي.

الأمم المتحدة: 1.2 مليون لاجئ في غزة يعيشون تحت خط الفقر

القدس: عشرات المستوطنين يقتحمون المسجد الأقصى

«وكالات» : أفادت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس باقتحام عشرات المستوطنين أمس الخميس، المسجد الأقصى المبارك وتنفيذ جولات استفزازية في باحاته، وأداء طقوس تلمودية وسط حماية مُشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي.

وقالت دائرة الأوقاف، في بيان صحافي أمس أوردته وكالة الأنباء الفلسطينية، إن «شرطة الاحتلال وفرت الحماية لعشرات المستوطنين خلال اقتحامهم المسجد الأقصى، على شكل مجموعات مُكثّفة، من باب «المَغاربة» وحتى «باب السلسلة»، بينهم طلاب معاهد توراتية، استمعوا لشروحات عن الهيكل».

وأشارت إلى «اقتحام ضباط وشخصيات احتلالية المصلى القبلي ونفذوا جولة استفزازية فيه».

من ناحية أخرى أعلنت الأمم المتحدة الأربعاء، أن غالبية اللاجئين الفلسطينيين في غزة يعانون من الفقر في وقت تسجل فيه المنظمة تراجعا في التمويل الدولي الإغاثي.

وقال مدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في غزة توماس وايت، إن الوكالة أجرت مسحًا للعائلات اللاجئة في القطاع أظهر أن نسبة الفقر تبلغ 81.5% بين صفوف اللاجئين، ما يعني أن 1.2 مليون لاجئ في غزة يعيشون تحت خط الفقر.

وشدد وايت خلال مؤتمر صحافي عقده في مدينة غزة، أن الأرقام المذكورة تستدعي ضخ المزيد من المساعدات الغذائية والنقدية لهؤلاء اللاجئين الذي يشكلون ما يزيد عن 66% من إجمالي سكان القطاع.

مستوطنون في باحات المسجد الأقصى

وقال وايت: «نأمل أن يكون العام 2022، عاما أفضل كي نستطيع تقديم خدمات أفضل للاجئين لأن العام الماضي كان سيئا جداً بسبب الحصار الاقتصادي والاجتماعي، والوضع الاقتصادي السيئ في غزة، بالإضافة إلى أزمة فيروس كورونا».

من جهة أخرى، أعلن مسؤول «أونروا» أن الوكالة تسعى للحصول على دعم بقيمة 1.6 مليار دولار من المجتمع الدولي، لتغطية نفقاتها وتقديم خدماتها وبرامج التنمية الإنسانية للاجئين في مناطق العمليات الخمس.

وقال وايت إن حصة غزة ستكون 288 مليون دولار، للبرامج الاعتيادية من الموازنة العامة للاجئين، أي للمدارس والعيادات والمراكز الصحية، بالإضافة إلى دعم إضافي لموازنة الطوارئ بسبب الوضع الخاص في القطاع.

وشدد على أن «أونروا» تمر بمراحل صعبة فيما يخص التمويل، ولا يتم منحها الأموال اللازمة، والتي كانت ترغب في الحصول عليها لأجل تقديم الخدمات للاجئين في غزة.

وتابع بالقول: «أردنا تأمين مبلغ مالي للطوارئ الخاصة في حال حدوث كوارث طبيعية أو أي حروب إسرائيلية جديدة على القطاع، وطالبنا أيضا بدعم برنامج البطالة، لأننا نريد ضخ وظائف إضافية ولو كانت مؤقتة لجيل الشباب».

وأفاد بأنه موجود لدى «أونروا» حاليًا ما نسبته 30 في المئة مما يتم احتياجه في حالات الطوارئ من مواد ومساعدات غذائية وعينية.

وأبرز أن نحو 50 في المئة من الأطفال في غزة بحاجة إلى الدعم النفسي، وستواصل «أونروا» تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي من خلال برامجها التعليمية والصحية، ولديها القدرة على تقديم جلسات دعم وإرشاد نفسي لـ25 ألف طالب وطالبة وأولياء أمورهم.

وشدد على أن اللاجئين في قطاع غزة يعيشون ظروفا صعبة للغاية بسبب الحصار والحروب، لكن ستبقى «الأونروا» ملتزمة بتقديم خدماتها، رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها، وفي ظل غياب الحل السياسي.

الاتحاد الأوروبي يرسل بعثة لمراقبة الانتخابات اللبنانية

«وكالات» : أعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان، في بيان الأربعاء، أن التكتل قرر إرسال بعثة لمراقبة الانتخابات النيابية المقبلة.

وجاء في البيان: «تلبية لدعوة وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية، قرر الاتحاد الأوروبي إرسال بعثة لمراقبة الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في ١٥ مايو ٢٠٢٢».

وعيّن الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل «عضو البرلمان الأوروبي جيورجي هولفيني كبيرا لمراقبي البعثة».

وقال بوريل إن «الاتحاد الأوروبي التزم بمساعدة العملية الانتخابية في لبنان من خلال توفير قدر كبير من الدعم المالي والتقني والسياسي للتحضير لهذه العملية».

ورأى أن «إجراء الانتخابات هو قبل كل شيء حق وأمر يتوقعه شعب لبنان، وهو أيضاً مسؤولية سيادية يجب أن تتبعها الحكومة اللبنانية، وستكون المشاركة البناءة لجميع القوى السياسية في الانتخابات المقبلة ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى البلاد والشعب اللبناني ككل».

وأوضح أن «الاتحاد الأوروبي شريك عريق للبنان في دعم السلام والديمقراطية، وما وجود بعثة لمراقبة الانتخابات سوى مثال آخر على هذا الالتزام».